«الأوقاف»: «الريادة للشباب» يسهم في رعاية أبنائنا وفق المفاهيم الإسلامية

6

أكد في رده على «عاشور» أن استلام الحرم الرئيسي في 2019

الفارس: التعاقد مع شركة متخصصة لإدارة جامعة الشدادية

- الطاقة الاستيعابية للحرم الجامعي الجديد 40 ألف طالب وطالبة
- يعمل بالمشروع 12 مقاولا رئيسيا محليا وعالميا و 170 مقاولا باطنا و 13 ألف عامل

ربيع سكر

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس ان التاريخ المتوقع لاستلام الحرم الرئيسي لمدينة صباح السالم الجامعية (جامعة الشدادية) سيكون في عام 2019 ولا توجد أي مباني سيتم تأجيل استلامها، لافتا الى أن بعض المشاريع قد تم الانتهاء منها وتم تسليمها.

وقال الفارس في رده على سؤال النائب صالح عاشور وحصلت عليه « الوسط «: مشروع مدينة صباح السالم ليس مشروعا واحدا بل مجموعة مشاريع يقوم بتنفيذها والإشراف عليها مجموعة كبيرة من المقاولين والاستشاريين العالميين والمحليين، وحاليا يعمل بالمشاريع 12 مقاولا رئيسيا محليا وعالميا ملحق بهم أكثر من 170 مقاولا باطنا متخصصا، وبقوة عمل يومية تتعدى 13 ألف عاملا وفنيا و بمتوسط إنجاز يومي لأعمال تبلغ قيمتها مليون دينار.

وتابع الفارس: قامت جامعة الكويت منذ بدء العمل بتصميم الحرم الجامعي الجديد في الشدادية بإعداد جميع التصميمات بما يتوافق مع متطلبات الجامعة وبرامجها الأكاديمية وأعداد الطلبة المتوقعة لكل كلية بجامعة الكويت. و تبلغ الطاقة الاستيعابية للحرم الجامعي الجديد بالشدادية حوالي 40 ألف طالب وطالبة وهو ما يتوافق مع العدد الاجمالي الحالي لطلبة الجامعة ، وبالتالي فإن الجامعة تسعى الى تشغيل الحرم الجديد بكامل طاقته الاستيعابية فور الإنتهاء من انجازه ونقل الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية بالمواقع الحالية الى الموقع الجديد وذلك مع الاستمرار بتشغيل المواقع الحالية لحين صدور القرار النهائي فيما يتعلق بالاستخدام المستقبلي لتلك المواقع.

وأضاف الفارس: وتتوفر لدى الجامعة الكوادر اللازمة لتشغيل الحرم الجامعي الجديد من الناحية الأكاديمية والإدارية بالإضافة الى قيام الجامعة حاليا بالبدء باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو اختيار استشاري متخصص لوضع استراتيجية إدارة المرافق المرافق بالحرم الجديد ومن ثم التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال إدارة المرافق لتكليفها بإدارة المدينة الجامعية الجديدة خلال المرحلة الأولى من التشغيل وتدريب الكوادر الجامعية الحالية لتولي مهام إدارة وتشغيل المدينة الجامعية مستقبلا.

د. محمد الفارس

صالح عاشور

يرفض التشكيك في كفاءة وقدرة لقيادات الأمنية

الهرشاني يطالب بمنح المبارك والخالد والجراح الوقت الكافي لإنهاء ملف المدانين بخلية العبدلي

طالب النائب حمد سيف الهرشاني أعضاء مجلس الامة بمنح رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك والنائب الاول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح وجميع الأجهزة المختصة الوقت الكافي ليقوموا بواجبهم ومسؤولياتهم في إنهاء ملف المدانين في خلية العبدلي والمتوارين عن أنظار العدالة.

وقال الهرشاني «لا نشك في كفاءة وقدرة الجراح والقيادات الأمنية فهم العين الساهرة على أمن وأمان الوطن» مشددا على ضرورة تحلي النواب بروح المسؤولية الوطنية وتجنيب البلاد الفتن في التعاطي مع موضوع خلية العبدلي».

ودعا الهرشاني النائب العام الذي «لا نشك في إخلاصه ووطنيته» بأن يصدر قرارا بمنع تداول ونشر اي شيء يتعلق بهذا الأمر في وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حفاظا على وحدة الصف للمجتمع الكويتي وكذلك لحماية المؤسسة الأمنية من أي تشويش على اداء عملها خاصة في ظل الظروف الإقليمية التي تشهدها المنطقة.

وأضاف «من يتابع الاستقطاب الطائفي الذي شهدته الساحة الكويت مؤخرا يدرك خطورة ترك الأمور كما هي لفترة أطول حتى لا يخرج الوضع عن السيطرة.»

حمد الهرشاني

أشاد بالتحركات التي شهدها الشارع الكويتي

العتيبي: صراعنا مع الكيان الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود

وصف النائب خالد محمد العتيبي الانتهاكات التي يمارسها الكيان الصهيوني بالاراضي المقدسة وكافة فلسطين بالهمجية مؤكدا انها حلقة ضمن سلسلة الارهاب الذي يمارسه المحتل لتهويد القدس وفرض سياسة الأمر الواقع على شعب اعزل مسالم.

واعتبر العتيبي ان الشعوب العربية ترفض تلك الانتهاكات وتتضامن بشكل كامل مع الشعب الفلسطيني وتدرك ان صراعنا مع الكيان الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود، وعلى الرغم من حالة الصمت العربي وعجزه عن مواجهة تلك التحركات عمليا لكننا على يقين ان الحقوق لن تموت طالما هناك ضمائر حية من شعوبنا العربية ترفض الظلم والاستبداد.

وأشاد العتيبي بالتحركات التي شهدها الشارع الكويتي ودعا لها امس الأحد، قائلا ان تحرك القوى السياسية باختلاف انتماءاتها ومن قبلها التحركات الطلابية والتفاعل الشعبي ضد سياسات الكيان الصهيوني تؤكد استعداد شعبنا للدفاع بكل ما هو غالي ونفيس عن مقدساتنا بل ومواجهة سياسات المحتل الساعية لإقتلاع وتشريد الفلسطينيين من أراضيهم ومدنهم بكل ما اوتي لنا من قوة.

خالد العتيبي

استفسر عن أسباب تعطيل إصدار الشهادات الخاصة بهم

الحجرف للصبيح: كم عدد القضايا المرفوعة على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، قال فيه :

–1 كم عدد القضايا المرفوعة على الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة منذ 2013 وحتي الان؟ يرجي تزويدي بكشف تفصيلي لكل قضيه على حدا؟

–2 هل هناك أحكام قضائية نهائية صدرت ضد الهيئة العامة لشؤون الاعاقة؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجي تزويدي بكشف تفصيلي لتلك الاحكام؟

–3 هل تم تنفيذ تلك الاحكام القضائية إذا كانت الإجابة بنعم؟ يرجي تزويدي بما يثبت ذلك؟ واذا كانت الاجابة بلا؟ فما هو السند القانوني لعدم تنفيذ تلك الاحكام القضائية؟

–4 هل ترتب على تلك الاحكام إي تعويضات مالية تدفع من قبل الهيئة؟ إذا كانت الاجابة بنعم فيرجي تزويدي بكشف تفصيلي لتلك المبالغ؟ ومن هو المسؤول المباشر الذي كبد الدولة مثل تلك التعويضات؟ وماهو الاجراء القانوني الذى قامت به الهيئة لمحاسبة هذا المسئول؟

–5 ما هو السبب في تعطيل إصدار الشهادات الخاصة بذوي الاعاقة لمدد تتجاوز شهر واحد رغم الحاجة الشديدة لمثل تلك الشهادات؟

–6 هل تم عمل اعلان من قبل الهيئة في احدى الدول العربية عن حاجتها لأطباء متخصصين في تقييم الإعاقة؟ اذا كانت الاجابة بنعم ما هو السند القانوني بعدم الاكتفاء بالأطباء داخل دولة الكويت والعاملين في وزارة الصحة العامة وهل هناك توجه لدي الهيئة لتعيين اطباء يعملون في اللجان العاملة لديها ويخضعون لسلطتها المباشرة وليس لهم سلطة مستقله؟

–7 كم عدد الحالات التي تم تغيير درجة الاعاقة لها من إعاقة شديدة الي متوسطة ومن متوسطة الي بسيطة؟ وماهو معيار اللجنة الطبية في تغيير درجات الاعاقة؟ وماهو مبرر اللجنة في هذا التغيير؟ وما هو السند القانوني لتلك اللجان في تغيير مستويات الاعاقة والمعتمدة من لجان سابقة؟ يرجي تزويدي بعدد وأسماء الحالات التي تم تغييرها بكافة درجات الاعاقة مبينا أسباب التغيير والسند القانوني في تخفيض نسب الاعاقة لكل حالة على حدا؟

–8 ماهي الآلية المتبعة في تقييم تلك اللجان للحالات التي تعرض عليها؟ وماهي الأسس الطبية في هذا التقييم؟ وكم بلغ عدد حالات مدعي الإعاقة والتي صرحت بها الهيئة والتي كانت هي المبرر في اعادة فحص جميع الملفات؟ وما هو العدد الحقيقي بعد فحص هذه الملفات؟ يرجي تزويدي بكشف تفصيلي قبل إعادة فحص الملفات وبعد إعادة فحص الملفات مبينا كل حالة على حدا؟

–9 ما هي المعايير المعتمدة لدى الهيئة في تصنيف مدعي الإعاقة ومن تنطبق عليه هذه التسمية؟ وماهي الاسباب والمبررات التي أدت لإعادة فحص جميع الملفات؟ ولماذا لم يقتصر الفحص على الحالات التي يشتبه بأنها تقع تحت شبهة ادعاء إعاقة؟

–10 عند قيام الهيئة بتأخير اصدار الشهادات والتي يترتب عليها وقف مساعدات ورواتب ذوي الإعاقة ومن يقوم برعايتهم هل تقوم الهيئة بصرف المبالغ التي يستحقونها بأثر رجعي بعد استكمال اوراقهم الرسمية؟ أم من تاريخ إصدار الشهادة؟ وما هو السند القانوني في ذلك؟ يرجي تزويدي بما يثبت؟

–11 هل قامت وزير الشؤون أو مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة باستثناء أي شخص لا تنطبق عليه الشروط الخاصة بالإعاقة منذ عام 2013 وحتي الان؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجي تزويدي بالسند القانوني لهذا الاستثناء؟ وإذا كانت الاجابة بلا يرجي تزويدي بما يثبت ذلك؟

–12 هل لوزيرة الشؤون أو أيا من أقاربها من الدرجة الاولي أو الثانية أو الثالثة علاقة تجارية مباشرة بالهيئة عن طريق المؤسسات التعليمية التي تتعامل معها الهيئة؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجي ذكر درجة القرابة ونوع التعامل مع الهيئة؟ وهل حصلت تلك المؤسسات التعليمية على أي من المزايا المادية بخلاف تلك الممنوحة للمؤسسات التعليمية الأخرى؟ إذا كانت الاجابة بنعم فما هو السند القانوني لاستثناء تلك المؤسسات التعليمية؟ وإذا كانت الاجابة بلا يرجي تزويدي بما يثبت؟

–13 يرجى تزويدي بعدد الموظفين الكويتين الذين تم تعيينهم في الوظائف الاشرافيه خلال الأعوام –2016 2017 مع بيان أسمائهم يرفق به شهادة بالتدرج الوظيفي لهم؟

14 – هل تم اختيارهم لشغل الوظائف الاشرافيه من داخل الهيئة أما من خارج الهيئة وفى الحالة الثانية بيان الأسباب التي دعت الهيئة للاستعانة بهم مع بيان أسمائهم وشهادات التدرج الوظيفي لهم وخبراتهم السابقة مع تزويدنا ببيان عما اذا كان هناك موظفيهم داخل الهيئة تنطبق عليهم شروط تولى تلك المناصب الاشرافيه من عدمه؟ وفى الحالة الأولى بيان الأسباب التي أدرت الى عدم توليهم هذه الوظائف الاشرافيه؟ وفى جميع الأحوال بيان الإجراءات التي تتخذها الهيئة لترشيح للوظائف الاشرافيه مدعوما بالمستندات؟

–15 هل تم تعيين موظف في الشئون الإدارية في احدى الوظائف الاشرافيه ولا تنطبق عليه شروط التعيين رغم وجود موظفين تنطبق عليهم الشروط الخاصة بقرارات ديوان الخدمة المدنية أرقام 25/2006، والقرار 18/2011؟

–16 أصدرت وزيرة الشئون الاجتماعية قرارا بإحالة الملفات المخالفة لذوي الإعاقة الى النائب العام للإبلاغ عن شبهة جريمة جزائية (تزوير) تتعلق بملفات طبيه وشهادات اثبات الإعاقة لدى الهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة نتيجة لقصور وإهمال وتقصير من شأنه ألحاق ضرر جسيمه بالمال العام؟ يرجى تزويدنا بأعداد هذه الحالات ومرفق صورة من الملفات الخاصة بهم وبيان أسمائهم مع تزويدنا بأخر مستجدات تلك الحالات المعرضة على النيابة العامة؟

–17 يرجي تزويدي بأعداد وأسماء الموظفين خارج الهيئة والذين يتم الاستعانة بهم من قبل الهيئة من الجهات الحكومية الأخرى للعمل في اللجان التابعة لها مرفقا معها السيرة الذاتية لكل شخص وسبب الاستعانة به و اللجان التي يعمل فيها في الهيئة ومبالغ المكافأة التي صرفت لهم منذ 2013 وحتي الان؟

–18 يرجي تزويدي بكشف تفصيلي عن الجهات الخاصة التي تقدمت بطلبات تخصيص أراض لإقامة مراكز تأهيل لذوي الإعاقة مع بيان الاجراء الذي تم على تلك الطلبات وهل تمت الموافقة عليهم جميعا أو رفضهم مع تزويدي ببيان أسباب الرفض أو الموافقة لكل جهة على حدا مع تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة المختصة بذلك في الهيئة و اسماء أعضاء اللجنة وسيرهم الذاتية وحجم المبالغ التي تقاضوها من خلال عملهم في مختلف اللجان بالهيئة منذ 2013 وحتي الان؟

مبارك الحجرف

هند الصبيح

تعاني الإهمال وغياب الخدمات

الحويلة يطالب جميع الوزراء متابعة خدماتهم في مدينة الخيران السكنية

طالب د. محمد الحويلة جميع الوزراء والجهات المعنية متابعة خدماتهم في مدينة الخيران السكنية المدينة التي تعاني الإهمال والعمل على سرعة تشغيل كل الخدمات الأساسية كالأمنية والتعليمية والصحية كذلك الجمعية والاهتمام بالنظافة وغيرها من الخدمات وذلك لرفع المعاناة عن الأهالي.

وقال الحويلة في تصريح صحافي له ان مدينة الخيران السكنية تعاني أهمال وتشوهات نتيجة تقاعس وزارات الدولة ومؤسساتها من تشغيل خدماتها بها وعدم الحفاظ على مبانيها المنجزة بالمدينة من أيدي بعض المخربين الذين وجدوا بها متنفسا لسلوكيات خاطئة وممارسات مشبوهة واستغلال لانعدام الأمن في تشويه المدينة وتدمير بعض خدماتها، وايضا عدم الاهتمام بالنظافة العامة للمدينة.

وأضاف الحويله أن أهالي المدينة الآن ومستقبلا يواجهون مشكله عند مراجعتهم للخدمات الحكومية وانهاء معاملاتهم وذلك لبعد المدينة وعدم تشغيل الخدمات بها.

ودعا الحويلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح تشغيل مخفر الشرطة بكامل طاقته وتوفير دوريات متحركة وثابتة لضبط الأمن وضبط المستهترين الذين وجدوا ضالتهم في المدينة.

كما طالب وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعاقد مع شركة لإزالة الرمال والسافي من الشوارع وتنظيف الشوارع وتخصيص سيارات لرفع القمامة فالشوارع تعاني من الأهمال وتجمع الأتربة والمهملات التي عطلت المجاري وعمليات الصرف،كما أن على الهيئة العامة للزراعة التي كان يفترض عليها أن تضع حزاما من الأشجار حول المنطقة لتكون عازلا ومصدا للرياح المحملة بالتراب، لذلك من الضروري الاستعجال تشجير للمدينة ووضع حزاما من الاشجار للحد من الرمال المتراكمة والسافي الذي غطى المدينة. وطالب الحويلة وزارة الاشغال العامة التدخل السريع لرفع الاتربة التي تسببت في اغلاق بعض الطرق مما أدى إلى وقوع بعض الحوادث والانزلاقات لسيارات المواطنين وتعريض حياتهم للخطر، وكذلك المجاري التي تطفح لعدم صيانتها مما عرض الأهالي لخطر للروائح الكريهة وخطر التعرض للأمراض.

وأضاف الحويله أنه على وزارة الصحة القيام بتشغل مستوصف الخيران حيث أن المستوصف يحتاج الى صيانة وأن يتم تزويدة بأحدث الأجهزة الطبية وبالكوادر الطبية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية لأهالي المدينة حيث انهم يعانون بعد المسافة عند مراجعتهم لاقرب مستوصف وكذلك مستشفى العدان لبعد المسافة.

واختتم الحويلة تصريحه مؤكدا أنه سيتابع احتياجات مدينة الخيران السكنية مع جميع الوزراء والمسؤولين حتى يتم تشغيل جميع الخدمات بالمدينة والاهتمام بأعمال النظافة والصيانة للطرق والتشجير للحد من الرمال التي غطت المدينة.

د. محمد الحويلة

على خلفية هروب المحكومين بقضية خلية العبدلي

الكندري يقترح تشديد العقوبات على كل من يعاون المحبوسين أو المحكومين على الفرار

أعلن النائب الدكتور عبدالكريم الكندري بأنه انتهى من اعداد اقتراح بقانون بتعديل خمس مواد من قانون الجزاء رقم 17 لسنة 1960 وذلك بتشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بفصل فرار المحبوسين والمقبوض عليهم.

وبين النائب د. الكندري بأن هذه التعديلات تأتي على خلفية هروب المحكومين في مايسمى بقضية خلية العبدلي وذلك بتشديد العقوبات على كل من يعاون المحبوسين أو المحكومين على الفرار أو ويساعد في اخفائهم سواء كان هذا الشخص مكلفا بالخدمة العامة أو شخص عادي. وأكد النائب د. الكندري بأنه يدعم توجه النواب بضرورة عقد جلسة خاصة لمناقشة طبيعة العلاقات الكويتية الايرانية وتداعيات حكم التمييز.

د.عبدالكريم الكندري